

**تقييم تطبيقات استراتيجيات التعافي باستخدام المؤشرات المالية
(دراسة تطبيقية في قطاع المصارف العراقية المساهمة الخاصة)**

الأستاذ المساعد الدكتور
جليل كاظم مدلول العارضي
الباحث
احمد جليل محيسن
Ahmedjalil572@gmail.com
جامعة سومر - كلية الادارة والاقتصاد

**Assessment of recruitment strategies recovery using
financial indicators
(A study of the Iraqi banking sector)**

Asst. Prof. Dr.
Jalil Kadhim
Researcher
Ahmed Jalil
Master student of public administration

Abstract:-

the research aims to identify the types of recovery strategies which can be applied in the private banking sector, and also assess the level of implementing recovery strategies in banks covered by a range of financial metrics, and to address the fundamental problem lies in the treatment of Degradation and decline in banks and also learn about their capacity to apply recovery strategies to promote its reality to ensure strong strategic financial performance, and this study has been applied in the private banking sector, consisting of (32) banks, and the questionnaire form wizard Distributed to a sample of administrative leadership that operates using spss23 statistical programmer, for the purpose of measuring the link between search variables, and a series of conclusions were reached and it was utopia is not to prove the main hypothesis and its subsidiary hypothesis, which proves that no Building dimensions of recovery strategies in the banking sector and a lack of attention to the dimensions of the considered basis, despite the proven desire among workers in the banking sector to adopt these dimensions as shown by answers.

Keywords: strategies Recovery, Finacial Indicators, Retrenchment Strategies, Turnaround Strategies, Divestment Strategy.

المخلص:

يهدف البحث الى تحديد أنواع استراتيجيات التعافي التي من الممكن تطبيقها في القطاع المصرفي الخاص، وأيضاً تقييم مستوى تطبيق استراتيجيات التعافي في المصارف المشمولة بالبحث من خلال مجموعة من المقاييس المالية، وذلك لغرض معالجة مشكلة أساسية تتمثل في علاج حالات التدهور والتراجع التي تمر بها المصارف وأيضاً التعرف على قدرتها في تطبيق استراتيجيات التعافي من أجل النهوض بواقع عملها من جديد بما يكفل تحقيق اداء مالي استراتيجي قوي، وتم تطبيق هذه الدراسة في القطاع المصرفي الخاص المتكون من (٣٢) مصرفاً، وتم معالج استمارة الاستبانة التي وزعت على عينة من القيادات الادارية التي تعمل فيها باستخدام البرنامج الاحصائي spss23، وذلك لغرض قياس مدى الارتباط بين متغيرات البحث، وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وكان من أهمها هو عدم اثبات صحة الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية التابعة لها، مما يدل على انه لم يتم تبني ابعاد استراتيجيات التعافي في القطاع المصرفي المدروس وعدم الاهتمام بأبعادها الاساس فعلا، على الرغم من الرغبة المؤكدة لدى العاملين في القطاع المصرفي باعتماد هذه الابعاد كما اظهرته اجابات الاستبانة.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات التعافي، المؤشرات المالية، استراتيجيات التخندق، استراتيجيات العودة، استراتيجية الحرمان (التجريد).

المقدمة:

إن استقرار القطاع المصرفي الخاص وتطوره عامل اساسي ومهم في دعم التنمية الاقتصادية لما له من اهمية تتمثل بالدور الذي يلعبه في الربط بين المستثمرين والمدخرين (وسيط مالي)، ويعكس هذا القطاع مستوى التقدم الذي وصلت اليه الدولة التي يعمل بها بسبب ادخال الكثير من انواع الخدمات المتميزة التي تقدمها للمتعاملين معها وكذلك تسهيل الكثير من الامور المتعلقة بحفظ ونقل الاموال (الادخار والاقتراض والتحويل المالي)، ونتيجة لأهمية هذا القطاع كما بين سابقا فقد اختاره الباحث كميّدان لتطبيق الدراسة الحالية التي تتمثل في ضرورة قيام هذه المصارف بأتباع استراتيجيات التعافي التي تسمح لها بمعالجة مختلف حالات التدهور والازمات التي قد تتعرض لها من أجل الحفاظ على نشاط وحيوية هذا القطاع المهم، وأيضاً ضرورة اعتماد مؤشرات مالية دقيقة تسمح له بتقييم مستوى تطبيق هذه الاستراتيجيات ومقدار التحسن الذي يحدث في اعمالها نتيجة اتباع هذه الاستراتيجيات من قبل المصارف بعد المرور بفترات عصيبة تنعكس على التدهور والتراجع المستمر في مستوى اداءها، وتتكون هذه الدراسة من اربعة مباحث، خصص الاول للمنهجية العلمية للدراسة، أما المبحث الثاني فقد تناول الاطار النظري لمتغيرات الدراسة، وجاء المبحث الثالث لتشخيص واقع واهمية المتغيرات الدراسة واختبار فرضياتها الرئيسية، وأخيراً تناول المبحث الرابع اهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل لها.

المبحث الأول

منهجية الدراسة

أ- مشكلة الدراسة

معظم منظمات الاعمال تمر بمحالات تدهور وتراجع وقد تصل الى حالة الفشل الكلي الناجم عن عدم قدرتها على وضع الحلول الكفيلة بمعالجة هذا الوضع، ويعد القطاع المصرفي العراقي المساهم الخاص من أكثر انواع المنظمات حساسية وتأثر بأي تغير يحدث في البيئة الداخلية او الخارجية والتي تنعكس على ادائها، وعندما تكون هذه التغيرات سلبية فأنها قد تؤدي الى تدهور الاعمال او حتى تصل الى مرحلة اعلان المصرف إفلاسه، وفي ضوء ذلك فأن هناك حقيقة غائبة عن الكثير من المنظمات بما فيه المصارف الخاصة وهي

(٨٠٦) تقييم تطبيقات استراتيجيات التعافي باستخدام المؤشرات المالية

ضرورة تطبيقها لاستراتيجيات التعافي لما لها من دور كبير في تعزيز موقف المنظمة المتراجع وبث الروح فيها من جديد من أجل استعادة نشاطها، وتتجسد مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١- هل يستطيع المصرف تطبيق استراتيجيات التعافي؟

٢- هل يستطيع المصرف النهوض بواقع عمله من جديد بما يكفل تحقيق اداء مالي استراتيجي قوي؟

ب- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع استراتيجيات التعافي والمقاييس المالية التي تغفلت عنها غالبية الدراسات التطبيقية على حد اطلاع الباحث، الامر الذي تطلب اجراء مثل هذه الدراسة ولاسيما في القطاع المصرفي المساهم الخاص، ويمكن تحديد هذه الاهمية في النقاط التالية:

١- تبرز اهميتها من خلال القطاع الذي تقوم بدراسته المتمثل بالقطاع المصرفي المساهم الخاص ومحاولة الارتقاء والنهوض به.

٢- الاهمية التي تحتلها استراتيجيات التعافي ودورها في منظمات الاعمال المعاصرة ومنها المصارف الامر الذي جعلها قادرة على تقديم الخدمات المصرفية من خلال تزويدها برؤية واضحة عن مستوى عملها والية مواجهة المشاكل المختلفة وكيفية النمو والتقدم في المستقبل.

٣- توجيه أنظار ادارات المصارف الى استراتيجيات التعافي وبيان اهمية استخدامها في معالجة الازمات او حالات التدهور وجعلها قادرة على تقديم الخدمات المصرفية وزيادة الاستثمارات.

ج- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تقييم تطبيقات استراتيجيات التعافي باستخدام المؤشرات المالية في قطاع المصارف العراقية المساهمة الخاصة وتتفرع عنها المهام الفرعية الآتية:

تقييم تطبيقات استراتيجيات التعافي باستخدام المؤشرات المالية (٨٠٧)

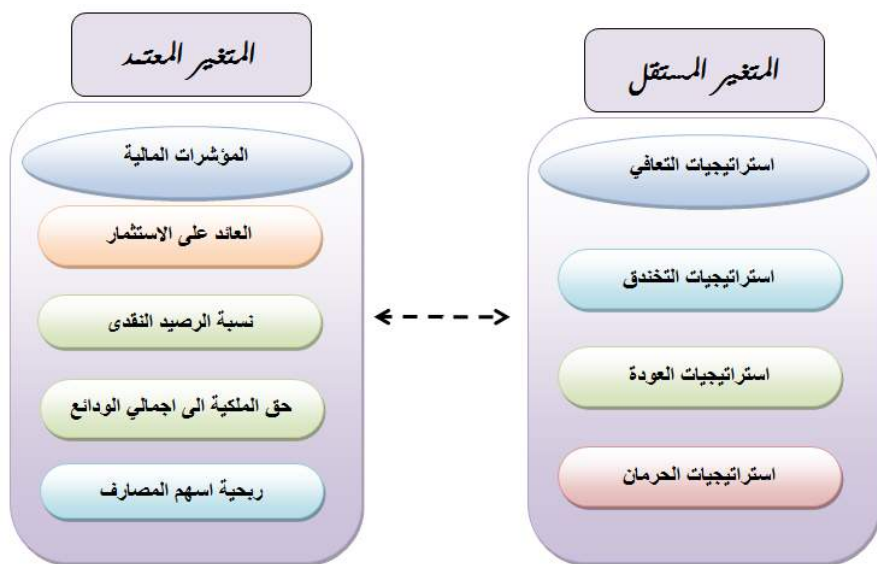
١- تحديد انواع استراتيجيات التعافي التي من الممكن تطبيقها في القطاع المصرفي الخاص.

٢- تقييم مستوى تطبيق استراتيجيات التعافي في المصارف المشمولة بالبحث وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات المالية.

٣- التعرف على اهتمام المصارف الخاصة باستراتيجيات التعافي ووضع أطر خاصة تكون كفيلة بمعالجة اوضاعهم المتراجعة او المتدهورة او تعزيز الجوانب الايجابية في ادائهم المالي وبيان هذا الاهتمام باستخدام المقاييس المالية المبنية على بيانات مالية مصرفية دقيقة.

د- النموذج الافتراضي وفرضيات الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة وتوضيح ابعادها، يتطلب ذلك بناء نموذج افتراضي يعكس طبيعة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وكما موضح في الشكل (١):



المصدر: اعداد الباحثان

يبين الشكل الافتراضي للبحث وجود متغيرين رئيسيين متغير مستقل (استراتيجيات التعافي) ومتغير تابع (المؤشرات المالية) ويحتوي كل منهما على متغيرات فرعية، ولغرض

(٨٠٨) تقييم تطبيقات استراتيجيات التعافي باستخدام المؤشرات المالية

معالجة مشكلة الدراسة الحالية وبعد الاطلاع على بعض من الدراسات السابقة ذات العلاقة وما تضمنته من جوانب علمية وتحليلية تم وضع فرضية رئيسية واحدة تتفرع منها ثلاث فرضيات فرعية وهي:

الفرضية الرئيسية للبحث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ابعاد استراتيجيات التعافي والمؤشرات المالية للبحث، وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات التخندق والمؤشرات المالية للبحث.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات العودة والمؤشرات المالية للبحث.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات الحرمان والمؤشرات المالية للبحث.

المبحث الثاني

الاطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم استراتيجيات التعافي

تناولت الكثير من الدراسات المعاصرة موضوع الاستراتيجية بكافة انواعها وذلك لأنها السبيل الوحيد الذي يجعل المنظمة قادرة على التعامل مع حالات عدم التأكد كما انها وسيلة ناجحة في استقرار المنظمة لمستقبلها بما يجعلها قادرة على التعامل ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها، وقد عرفت استراتيجيات التعافي من قبل الكثير من الباحثين ومنهم (Applegate et al,2009,254) فقد عرفها بأنها عملية توقع أن حوادث معينه سوف تحدث على الرغم من حقيقة أن المرء لا يستطيع توقع طبيعتها بدقة ومن ثم تطبيق الاستجابات التنظيمية لها، واما (Santana et al,2017,207) فعرفها بانها الاستراتيجية القائمة على تعديل المجالات التي تعمل فيها الشركة، وأشار (Broby,2002,42) الى ان استراتيجيات التعافي هي عملية التحضير والاستجابة من اجل التعافي من انقطاع غير المخطط له في العمليات التجارية العادية لوظيفة عمل محددة، وهذا ما ذكره ايضاً ذكرها

(Biyani, 2013, 21)، وحددها (Kitching et al, 2009, 30) بأنها مجموعة من الاستراتيجيات التي تعالج انخفاض الاداء بغض النظر عن طبيعته والمعيار الذي يقاس عليه الانخفاض سواء كان معيار تاريخي خاص بالشركة او الصناعة او معيار وطني خلال فترة محددة من خلال اتباع استراتيجيات التخندق او العودة او الحرمان، أما (Campagnaro, 2015, 21) فقد نظر اليها على انها عملية معقدة ويمكن ان تكون مبسطة واكثر قبولاً من قبل الادارة اذ كانت المنظمة تسعى من اجل بقاءها على قيد الحياة، وكذلك عرفها (Schmitt and Raisch, 2013, 12:18) بانها تلك التغييرات الاستراتيجية التي تحول وتغير موقع الشركة من اجل النمو المستدام والربحية.

ثانياً: اعراض الانخفاض او التدهور

اعراض التراجع او الانخفاض ليست هي اسباب الفشل ولكنها مؤشرات تبين ان الشركة تتجه الى الفشل وسوف تظهر عندما تقوم الشركة باداء ناجح مقارنة بما يمكن توقعه من طرف خارجي او محلل موضوعي وكما ذكر اعلاه فانها ستشير الى نتيجة ضعف القيادة الاستراتيجية وعدم كفاية الادارة المالية، او الافتقار الى القدرة التنافسية، وقد وجد (Thompson and martin, 2005, 641)، ان هناك تسعة اعراض رئيسية تستند في غالبيتها الى التمويل وهي:

- ١- انخفاض الربحية.
- ٢- انخفاض مقسوم الارباح لان الشركة تعيد استثمار نسبة كبيرة من الارباح.
- ٣- هبوط المبيعات، مقاسة بالحجم او العائد بعد تفسير التضخم.
- ٤- زيادة الدين.
- ٥- تناقص السيولة.
- ٦- التأخير في نشر النتائج المالية، وهو مؤشر نموذجي من ان هناك خطأ ما.
- ٧- تدهور حصة السوق.
- ٨- التحول العالي للمديرين.

٩- خشية الادارة العليا كمثل تجاهل المهام الضرورية والمشاكل الملحة.

ثالثاً: صور (حالات) التعافي

قدم سلاتر (١٩٨٤) اربعة صور (حالات) من التعافي، حيث انه بمجرد انخفاض ارباح الشركة او مستوى العمل ووصولها الى مرحلة حرجة، فان التغيير في الاستراتيجية يعد امر ضروري، ويمكن تقسيم حالات التعافي الى اربعة انواع وهي:

أ - حالة عدم التعافي:

تتميز وحدات الاعمال التي تقع ضمن منطقة مضطربة فضلاً عن امتلاكها حصة سوقية منخفضة ومعدل نمو منخفض في الصناعة بانها تعاني من المخاطر المترتبة على عملها بسبب مركزها الضعيف في المنافسة وهو ما يحملها المزيد من التكاليف وبالتالي تكون تلك الانشطة عبء على المنظمة نتيجة انخفاض المبيعات ومن ثم انخفاض الارباح بل قد تتكبد خسائر كبيرة نتيجة عملها وتدني سمعتها ، وعادة ما تلجأ المنظمات التي تكون بهذا الشكل الى اتباع احدي استراتيجيات الانكماش بما فيها استراتيجية التجرد من بعض الانشطة او استراتيجية التصفية (الدوري ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨٢)

ب - حالة التعافي المؤقت:

هذه الحالة تجعل اي رئيس يفكر بإدارة الموارد الفائضة لديه لتلبية متطلبات هذه الفترة حيث تعطي المرونة في مواجهة الازمات المتوقعة في ظل ظروف معينة وذلك للتغلب على حالة الركود او الانخفاض التي قد تعافى منها وذلك عن طريق اتباع استراتيجيات خفض التكاليف حيث تمكن الشركة من العمل بمستوى كفاءة اكبر من منافسيها . (whitch, 2004, 309).

ت - البقاء المستدام:

كان للاعتقاد السائد بان الشركات التي تلبى احتياجات ورغبات عملائها سوف تزدهر ومن ثم فان الشركات التي تفشل في هذه المهمة التي تضر بقصد او بدون قصد بالعملاء او حتى اشخاص اخرين في المجتمع او الاجيال القادمة ستكون عرضة الى التدهور وعليه فان الشركات المستدامة هي التي تخلق قيمة للعملاء من خلال الاجراءات الاجتماعية والبيئية والاخلاقية المسؤولة، فالتسويق المستدام يتجاوز رعاية احتياجات ورغبات العملاء

الحاليين، وهذا يعني وجود اهتمام بعملاء الغد وذلك من اجل ضمان بقاء ونجاح الاعمال (kotler and Armstrong,2012, 608).

ث - التعافي المستدام:

من المرجح ان ينطوي التعافي المستدام على تحول ناجح فمثلاً عندما تكون مشاكل الشركة منتشرة ولكنها لم تصل بعد الى مرحلة حرجة ، ويتمثل هذا في مرحلتين من استراتيجيات التحول الاولى وهي الانكماش وهو حل سريع من خلال خفض شامل في الحجم والتكاليف اما الثانية فهي التوحيد وتنفيذ برامج لتحقيق الاستقرار في الشركة (Alkhafaji,2013,108).

رابعاً: انواع استراتيجيات التعافي

لقد ورد في الادبيات السابقة الكثير من انواع الاستراتيجيات التي تتبعها المنظمات حال تعرضها لازمة معينة او تعرض اعمالها لتدهور مستمر قد يؤدي الى نهاية حياتها، وقد حدد الباحثين ثلاث أنواع من استراتيجيات التعافي وهي التخندق والعودة والحرمان من اجل الوصول إلى حالة التعافي في المنظمة، وفي هذه الدراسة سيتم التطرق إلى هذه الأنواع الثلاثة وكما يلي:

Retrenchment Strategies

أ - استراتيجيات التخندق

وتسمى ايضاً الاستراتيجيات الدفاعية ويتم تبنيها من قبل المنظمة لعلاج مجالات الضعف المحددة او مواجهة ازمت داخل المؤسسة او تهديدات خارجية من خلال قيامها بعملية تخفيض انشطتها او عملياتها، وتستخدم هذه الاستراتيجية عندما يكون مستوى اداء العمل في المؤسسة متدنياً واستمرار هذا الامر قد يعرضها الى المخاطرة، وتسعى الادارة العليا جاهدة الى رفع مستوى اداء الاعمال من خلال التركيز على تحقيق الكفاءة وخدمة المستفيدين ويتم ذلك في مرحلتين الاولى هي اتباع استراتيجيات تخفيض حجم العمل (خفض الاصول) والتكاليف وغيرها اما المرحلة الثانية فتتمثل بمجموعة من التغييرات لدعم استقرار المؤسسة بوضعها الجديدة. (الجبوري، ٢٠١٤، ٢٩٠)، وتتمثل المجموعة الاولى في عدد من الاستراتيجيات منها:

١- استراتيجيات تقليل التكلفة:

ويتم ذلك من خلال تخفيض عدد العاملين في الشركة وحجم الأنشطة في وحدات الاعمال وتتضمن عملية تخفيض التكاليف في تقليل المصروفات التي تنفق على الاعمال غير الضرورية التي يمكن الاستغناء عنها، وهدف المنظمة من كل ما تقدم للحفاظ على حالة الاستقرار (القيسي والطائي، ٢٠١٤، ٣٢٩).

٢- استراتيجيات تقليل الموجودات:

تم عملية تخفيض الموجودات على اساس الانخفاض في صافي الموجودات الثابتة والمتداولة (التقديرة وما يعادلها والذمم المدينة والمخزون والآلات والمعدات) من فترة لأخرى إذ ان من شأن التخفيض السلبي ان يؤدي الى زيادة الموجودات خلال فترة معينة بدلاً من تخفيضها (Robbins et al, 1992, 10)

٣- استراتيجية توليد الدخل:

ويتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال مراعاة استثمار الاموال مثل النقد والموجودات المتداولة بشكل جيد وكذلك السيطرة على الخزين، والقيام بمزيد من عمليات البيع لجني الارباح بدون ان يكون هناك زيادة في النفقات (القيسي والطائي، ٢٠١٤، ٣٣٠).

أما المجموعة الثانية فيمكن توضيحها في النوعين من التغييرات وهي التغييرات التنظيمية، اذ ان التخطيط الاستراتيجي في سياق اي منظمة سوف ينعكس على البعد التنظيمي الذي يتمثل بالعوامل التنظيمية مثل الثقافة واسلوب الادارة كما يشمل الهيكل التنظيمي واتجاه تدفق المعلومات فضلاً عن تحديد خطوط المسؤوليات ومركز السلطة، ومن ثم فان اي مبادرات استراتيجية تتطلب تغييرات تنظيمية جذرية (Drummond and Ensor, 2001, 241)، وأما النوع الثاني فهي التغييرات المالية والتي تتمثل في اعادة هيكلة الديون لتقليل العبء المالي للشركة وتحديد تواريخ محددة لسدادها او تحويل راس المال الى اسهم ممتازة او حقوق ملكية، مما يعطي للشركة المزيد من المرونة من خلال ضغط اقل لدفع الفائدة (Thompson and Martin, 2005, 658)، ومن ثم فان الشركات التي هي في حالة ضعف ولكن توقعاتها الداخلية تظهر قوة مالية اكبر في المستقبل سوف تميل الى تأخير

التمويل على المدى الطويل من اي نوع حتى تتحسن الامور وهذا يحفز الشركة على استخدام الديون قصيرة الاجل في المستقبل بدين طويل الاجل اخص و اعلى تصنيفاً (Brigham and Dave, 2016, 759).

ب - استراتيجيات العودة: Turnaround Strategies

عادة الاهداف المتوخاة من استراتيجيات التخندق ذات افاق زمنية قصيرة ولتحقيق نتائج فورية ومن هنا جاءت استراتيجيات العودة لمعالجة هذه الحالة ، وتعنى بمعالجة الوضع الذي تعاني منه الشركة ومن تحسين عملياتها (درة وجرادات، ٢٠١٤، ١٨٧)، وتعرف استراتيجية العودة بأنها الاستراتيجيات التي تستهدف تعزيز فرص الشركة في إنهاء التهديد وتحقيق تعافي دائم للأداء او هي مجموعة من القرارات والإجراءات والتوجيهات المتابعة التي تهدف إلى عكس النشاط المتدني في أسرع وقت ممكن (Tikici et al,2011,50)، ويمثل التعافي مرحلة حاسمة في تحديد نجاح العودة حيث ان العودة الناجحة هي عندما تكون الشركة قادرة على عكس أزمة الأداء، وإنهاء التهديد لبقائها وتحقيق ربحه مستدامة (Kazozcu,2011,446)، وتؤكد استراتيجيات العودة (التي تعرف أيضاً باستراتيجيات التحول) على تحسين الكفاءة التشغيلية وربما تكون اكثر ملائمة عندما تكون الشركة التي تعاني من مشاكل منتشرة ولكنها لم تصل بعد الى مرحلة حرجة (الصميدعي، ٢٠٠٩، ١١٦).

تظهر الابحاث ان الشركات ذات الاداء الضعيف في الصناعات الناضجة استطاعت ان تحسن ادائها من خلال خفض التكاليف والنفقات وبيع الاصول ولكي تكون هذه الجهود اكثر كفاءة يتعين على الشركة ان تتعامل مع ثلاث مراحل وهي الانكماش والدمج والولادة من جديد وكما بينما (Wheelen et al, 2018, 236).

١- الانكماش: وهي المرحلة الاولى التي تهدف الى (وقف النزيف) التدهور عبر قرار

مجلس الادارة بخفض الحجم والتكاليف فقد واجهت شركة NETAPP المتخصصة في اجهزة التخزين الشبكي وادارة البيانات انخفاضاً كبيراً في الايرادات بنسبة ١٩٪ للسنة الثالثة على التوالي وما اعقب ذلك من تسريح العمال للتخفيف من تأثير انخفاض الارباح ، وفي عام ٢٠١٦ اعلنوا عن خطط لخفض اكثر من ١٢٪ من موظفيها كخطوة ضخمة لخفض التكاليف بمقدار ٤٠٠ مليون دولار .

٢- الدمج: وتتم هذه المرحلة من خلال تنفيذ الشركة برنامجاً لدعم الاستقرار ولتبسيط عملياتها ، وذلك من خلال خطط للحد من النفقات العامة الغير مهمة وايضاً جعل الانشطة الوظيفية ذات تكلفة مقبولة، لان هذا الوقت حاسم في حياة المنظمة فاذا لم تتم هذه المرحلة بطريقة ايجابية، فان العديد من الموظفين الجيدين سوف يغادرون المنظمة، وان المبالغة بعملية التقليل وخفض التكاليف يمكن ان تؤدي الى ردود عكسية على الاداء.

٣- الولادة الجديدة (إعادة ولادة الشركة): فإذا ما تم تشجيع الموظفين على المشاركة في تحسين الانتاجية فمن المرجح ان تخرج الشركة من مرحلة التقليل اكثر قوة وافضل تنظيمياً وهي الاخيرة حيث يمكن للشركة ان تبدأ النمو من جديد .

ت - استراتيجية الحرمان (التجريد) Divestment Strategy

في هذه الاستراتيجية تقوم المنظمة باستبعاد جزء من اعمالها وتستخدم هذه الاستراتيجية عند رغبة المنظمة في تحسين احدى وحدات اعمالها الاستراتيجية او احد خطوط انتاجها ، وذلك عندما يكون الاداء الكلي لهذه الوحدة او الخط سيئاً (مساعدة، ٢٠١٣، ٢٥٧)، ويمكن استخدام نظرية الخيارات الحقيقية في عملية تطبيق استراتيجية الحرمان (التجريد) وكما عرفها (العبادي، ٢٠١٢، ١٨) بانها تقنية مالية مبنية على مجموعة من الخطوات التي يمكن من خلالها ايجاد نوع من المرونة الادارية للمشاريع الاستثمارية في ظل مختلف الظروف المحيطة بهذه المشاريع من ارتفاع المخاطرة وحالات عدم اليقين والتغيير في السياسات المالية وهكذا يمكن استكشاف نظرية الخيارات الحقيقية بشكل مثمر في اطار عملية الحرمان (التجريد) من بعض وحدات الاعمال (7, 2015, Damaraju et al)، وانتشرت استخدام استراتيجيات الحرمان او سحب الاستثمارات (التجريد) على نطاق واسع في الولايات المتحدة وايضاً في بعض الشركات في بريطانيا من خلال اعادة تركيزها على استراتيجيات الحرمان بشكل طوعي منذ اوائل الثمانينات، ويتطلب شرح هذه الظاهرة وتوقيتها ومداهها دراسة مقترحين وكما بينهما (3, Haynes at el, 2000):

الأول: هو معرفة مستوى التنوع الامثل بالنسبة للشركة.

الثاني: هو ان عدد كبير من الشركات قد وجدت نفسها قد بالغت في عملية التنوع مع

حاجتها لمقارنة انشطتها للحد من انتشارها.

وهذه الاستراتيجية تركز على فكرة قيام الشركة بتعظيم ما تسترده من استثماراتها في نشاط معين بواسطة مبادرتها الى بيعه قبل بلوغ الشركة مرحلة التدهور، وان العائق الذي يطغى على استراتيجيات الحرمان يتمثل في اعتماد نجاحها على قدرة الشركة في تحديد نقطة بداية التدهور، في الصناعة بشكل دقيق قبل ان يصل الى مرحلة خطيرة ومن ثم المبادرة بالبيع، بينما اصول الشركة لا تزال محتفظة بقيمتها من وجهة نظر الاخرين (هل وجونز، ٢٠٠٨ ، ٥٠٤).

ثانياً: المؤشرات المالية:

أ - مفهوم مؤشرات المالية:

تعد المؤشرات المالية من الادوات المهمة لأي شركة أذ تستطيع من خلالها ان تقارن ادائها المالي بأدائها السابق وتقييم قراراتها المالية عبر الزمن، وايضاً الاعتماد عليها في وضع الاستراتيجيات المستقبلية والمفاضلة بينهما، وكما عرفها (السامرائي، ٢٠١٤، ٩٨) بأنها تعتبر من الوسائل المهمة والفاعلة للوقوف على الاداء المالي لأي شركة اقتصادية، وذلك لما تعكسه هذه المؤشرات من علاقة ترابط بين كل فقرتين من الفقرات الواردة في القوائم المالية، وحددها (Vanhome, 2002, 350) بانها الادوات المستخدمة لتقييم الوضع المالي واداء الشركة، وكذلك عرفها (Brigham and Houston, 2007, 102) بانها تلك البيانات المالية التي تعكس موقف الشركة في وقت معين وعملياتها على مدى فترة ماضية ومن ثم فقيمتها الحقيقية تكمن في انه يمكن استخدامها للتنبؤ بالإيرادات والارباح في الشركة.

أ - تحليل المؤشرات المالية:

يعد التحليل المالي من اهم الاعمال التي تقوم بها الادارة، لأنها تقوم باتخاذ القرارات بصورة مستمرة لتسيير اعمالها، وتنقسم هذه القرارات الى قرارات تشغيلية وقرارات تتعلق برسم السياسات وتنفيذ الخطط الموضوعة (الميداني، ٢٠٠٤، ١٢٣) ويهدف التحليل المالي الى المساعدة في التخطيط ومراقبة الاعمال التي تقوم بها بدلاً من السماح بتوالي الاحداث دون تخطيط مسبق (Birchall, 1991, 32)، ويعد التحليل المالي للمنظمة ذو اهمية خصوصاً للأطراف التي تنوي اتخاذ قرارات حول التعامل مع المنظمة سواء في الاستثمار بها او العمل

من اجلها وبشكل عام يريد هؤلاء التعامل مع منظمة ناجحة سواء من حيث الربحية او نشاط التمويل او الاستثمار (Friedlob and schleifer, 2003, 56) وايضاً يمكن ان يتمثل تحليل البيانات المالية في نتائج ملموسة تعكس استراتيجيات الشركة وهيكلها (Hill and Jones,2008, 520)، وان الهدف الرئيسي لادارة المصرف هو تعظيم ثروة المساهمين ومن ثم فان استخدام التحليل المالي في مرحلة اتخاذ القرارات الاستثمارية وايضاً في مرحلة التخطيط والرقابة المالية وكذلك في اتخاذ قرارات التمويل هو من اجل تحقيق هذا الهدف لغرض الحفاظ على استقرار المنظمة واستمرار الدعم المقدم من المساهمين.

د - انواع المؤشرات المالية:

بعد معرفة مفهوم المؤشرات المالية وبيان اهمية التحليل المالي لها ومعرفة الجهات المستفيدة منها، وفي هذه الفقرة سيتم استعراض ابرز انواع المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الاداء المالي الاستراتيجي وايضا في تقييم الاخطط والاستراتيجيات التي تضعها المصارف ومنها:

١- نسبة الرصيد النقدي: تعبر هذه النسبة عن قدرة المصرف على استخدام الارصد النقدية التي يمتلكها في الصندوق والبنك المركزي وايضاً لدى المصارف الأخرى لتسديد التزاماته المالية في مواعيدها المحدده (عبد السادة واخرون، ٢٠٠٨، ١٢٤)، ويمكن استخدام المعادلة التالية لحساب هذه النسبة:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الصندوق} + \text{أرصدة سائلة أخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

٢- نسبة حق الملكية الى أجمالي الودائع: تستخدم هذه النسبة في بيان مدى اعتماد المصرف على حق الملكية (رأس المال الممتلك) في تسديد الودائع في حال قرر المودعين سحبها، ومن ثم فأن ارتفاع هذه النسبة يدل على توفير حماية كافية لأموالهم (الزيدي، ٢٠١١، ٧٣)، ويمكن حسابها باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{نسبة حق الملكية الى أجمالي الودائع} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

٣- نسبة العائد على الاستثمار: تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الارباح من خلال استخدام موجوداتها (الحمداني، ٢٠١٣، ٧٧)، ويشير ارتفاع هذه النسبة الى ان المصرف يستغل موجوداته بشكل كفوء (Brigham and Houston, 2017, 106)، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

٤- ربحية السهم: ربحية السهم الواحد (Earnings per share) هي حاصل قسمة الارباح الصافية للمصرف على عدد اسهمه العادية، وتعد هذه النسبة من المتغيرات المهمة في حساب قيمة السهم العادي الحقيقية لأنها تبين حصة السهم الواحد من ارباح المصرف (العارضي والشمري، ٢٠١٢، ٢٠٣) وكما موضح ادناه:

$$\text{ربحية السهم الواحد Eps} = \frac{\text{صافي الدخل (الارباح الصافية)}}{\text{عدد الاسهم العادية المصدره}}$$

المبحث الثالث

الاطار التطبيقي

١- تحليل وتفسير استجابات الافراد المبحوثين حول متغيرات الدراسة:

في هذا المبحث سيتم عرض وتحليل البيانات الواردة في استمارات الاستبانة التي وزعت على مجتمع الدراسة المتمثل في مجموعة من القيادات الادارية بلغ عددهم (٧٦) فرداً اذ تم اختيارهم بصوره عشوائية، ومن ثم تم اخذ عينة مقدارها (٥٠٪) من هذا المجتمع وبلغ عدد افرادها (٣٨) فرداً وزعت عليهم استمارة الاستبانة، وقد بلغ عددا الاستمارة المسترجعة (٣٦) استمارة تمثل جميع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعددها ٣٢ مصرفاً كميديان للبحث حول متغيرات الدراسة المتمثلة بأبعاد استراتيجيات التعافي وكما يلي:

أ - عرض نتائج استجابة افراد عينة البحث لبعء استراتيجفة التخذق

جدول (١)

التوزفء التكراري والنسب المئوية والاوساط الحسابفة والانحراف المعفاري ومعاملات الاختلاف لبعء استراتيجفة التخذق

معامل الاختلاف C.V	الانحراف المعفاري ST.D	الوسط الحسابف الموزون XW	اتفق تماماً (٥)		اتفق (٤)		محايد (٣)		لا اتفق (٢)		لا اتفق تماماً (١)		المتغير
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
			0.333	1.276	3.83	12	33.3	16	44.4	2	5.6	2	
0.175	.696	3.97	6	16.7	25	69.4	3	8.3	2	5.6	0	0	X2
0.531	1.461	2.75	5	13.9	9	25.0	4	11.1	8	22.2	10	27.8	X3
0.159	.668	4.19	11	30.6	22	61.1	2	5.6	1	2.8	0	0	X4
0.135	.586	4.33	14	38.9	20	55.6	2	5.6	0	0	0	0	X5
0.241	.931	3.86	8	22.2	19	52.8	6	16.7	2	5.6	1	2.8	X6
0.245	.936	3.82	الوسط الحسابف والانحراف المعفاري العام ومعامل الاختلاف العام										

المصدر: اءءاء الباحثان بالاعتماد على مخرءات برنامج spss23

من خلال الجدول (١) نلاحظ ان هناك ارتفاع في الوسط الحسابف الموزون العام لاستراتيجفء التخذق والبالغ (٣.٨٢) عن الوسط الفرضف البالغ (٣)، وهذا فءل على وجود اهتمام بهذا البءء من قبل المصارف التجارية المساهمة الخاصة بشكل ففء وهذا ما فؤكده الانحراف المعفاري البالغ (٠.٩٣٦) أء فءل على وجود انحراف قلفل في هذه القفم عن وسطها الحسابف، وأفضاً فءعم ذلك معامل الاختلاف العام لهذا البءء فقد بلغ (٠.٢٤٥) وتعبء هذه القفمة عن نسبة تشءت قلفة في الاجابء حول استراتيجفء التخذق.

ب - فءللل اجابء الافراء المبحوثن حول بعء استراتيجفء العوءة

جدول (٢)

التوزيع التكراري والنسب المئوية والاوراس الحسائية والانحراف المعياري ومعاملات الاختلاف

لبعد استراتيجية العودة

معامل الاختلاف CV	الانحراف المعياري ST.D	الوسط الحسابي الموزون XW	اتفق تماماً (٥)		اتفق (٤)		محايد (٣)		لا اتفق (٢)		لا اتفق تماماً (١)		المتغيرات
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
0.191	.822	4.31	16	44.4	17	47.2	2	5.6	0	0	1	2.8	X7
0.174	.770	4.42	18	50.0	17	47.2	0	0	0	0	1	2.8	X8
0.477	1.283	2.69	4	11.1	6	16.7	8	22.2	11	30.6	7	19.4	X9
0.212	.889	4.19	14	38.9	18	50.0	2	5.6	1	2.8	1	2.8	X10
0.252	.979	3.89	10	27.8	17	47.2	4	11.1	5	13.9	0	0	X11
0.519	1.298	2.50	2	5.6	9	25.0	4	11.1	11	30.6	10	27.8	X12
0.274	1.007	3.67	الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام ومعامل الاختلاف العام										

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss23

يبين الجدول (٢) وجود ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لبعد استراتيجية العودة بصورة عامة فقد بلغ (٣.٦٧) وهذا يدل على وجود اهتمام كبير جداً لدى المصارف العراقية المساهمة الخاصة اذ ما اخذنا بنظر الاعتبار الفقرات التي وضعها الباحث لقياس الصدق والثبات لدى المستجيبين، وأما الانحراف المعياري فقد بلغ (١.٠٠٧)، ومعامل الاختلاف مقداره (٠.٢٧٤) حيث يدل على تشتت قليل في اجابات الافراد المبحوثين على فقرات هذا البعد.

ث - تحليل نتائج استجابة الافراد المبحوثين حول بعد استراتيجية الحرمان

جدول (٣)

التوزيع التكراري والنسب المئوية والاوراس الحسائية والانحراف المعياري ومعاملات الاختلاف لبعد استراتيجية الحرمان

معامل الاختلاف CV	الانحراف المعياري ST.D	الوسط الحسابي الموزون XW	اتفق تماماً (٥)		اتفق (٤)		محايد (٣)		لا اتفق (٢)		لا اتفق تماماً (١)		المتغيرات
			العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
0.226	.910	4.03	11	30.6	19	52.8	2	5.6	4	11.1	0	0	X13
0.415	1.167	2.81	2	5.6	11	30.6	5	13.9	14	38.9	4	11.1	X14
0.249	.961	3.86	10	27.8	15	41.7	7	19.4	4	11.1	0	0	X15
0.540	1.198	2.22	2	5.6	4	11.1	6	16.7	12	33.3	12	33.3	X16
0.204	.810	3.97	8	22.2	22	61.1	3	8.3	3	8.3	0	0	X17
0.285	1.099	3.86	12	33.3	13	36.1	6	16.7	4	11.1	1	2.8	X18
0.296	1.024	3.46	الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام ومعامل الاختلاف العام										

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss23

يبين الجدول (٣) نلاحظ ان النتائج التي تضمنها تشير الى ارتفاع الوسط الحسابي الموزون لبعد استراتيجية الحرمان فقد بلغ (٣.٤٦) وهذا يبين وجود اهتمام نسبي بهذا البعد وان كان ليس بالمستوى الكبير، وقد بلغ الانحراف المعياري (١.٠٢٤) ومعامل الاختلاف كان مقداره (٠.٢٩٦) وهذا يشير الى وجود تشتت ملحوظ في اجابات الافراد المبحوثين، وبالرغم من ذلك فأن الوسط الحسابي الموزون لهذا البعد كان اكبر من الوسط الفرضي البالغ (٣)، وفي ضوء ما سبق فأن مستوى الاهتمام القليل بهذا قد يكون بسبب ضعف الاهمية التي يمثلها للافراد المبحوثين او ربما يعود السبب الى نقص في المعرفة الخاصة بهذا البعد والية الاستفادة منه على مستوى المصارف العراقية المساهمة الخاصة.

٢- تحليل المؤشرات المالية للبحث

تناولت العديد من الدراسات التطبيقية فضلا عن النظرية عدة مؤشرات لقياس الاداء المالي للمصارف بهدف توفير المزيد من المعلومات التي تمكن من تحقيق المقارنات بين الصناعات والشركات العاملة في ذات الصناعة للوقوف على مراكزها الاستراتيجية (قوية - ضعيفة)، ولا يمكن للمنظمات حصر وتحديد العوامل المعتمدة في قياس الاداء المذكور بل يتوجب عليها ان تكون على ادراك واصغاء دائم بكل ما يحيط بالبيئة الخارجية من تغيرات، وتحاول هذه الدراسة وضع معايير شاملة قادرة على معرفة درجة قوة وضعف ادائها المالي الاستراتيجي مقارنة بالمنافسين بقصد تحسين الاداء التنافسي وضمان استمرارية النشاط الخاص بالمنظمة العاملة في سوق المنافسة، وسيكون التحليل باعتماد هذه المؤشرات لغرض الوقوف على امكانية تطبيق استراتيجيات التعافي في الشركات المصرفية المشمولة بالبحث، وان اكثر المؤشرات قياسا للأداء المالي الاستراتيجي يكون بحسب ما تم الاتفاق عليه بين المراجع المالية والمتمثلة بالاتي:

أ - العائد على الاستثمار:

يوضح هذا المؤشر ربحية المصارف من خلال استثمار اموالها في الموجودات المتداولة والثابتة، ويبين الجدول (٤) قياس العائد على الاستثمار في المصارف المشمولة بالبحث:

جدول (٤)

العائد على الاستثمار في القطاع المصرفي العراقي الخاص للفترة (٢٠١٢-٢٠١٥)

المصرف	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الاھلي	0.045	0.026	0.011	0.003	0.021	0.018	0.856
التجاري	0.044	0.027	0.02	0.017	0.027	0.012	0.454
الدولي الاسلامي	0.003	0.004	0.002	0.0008	0.002	0.002	0.664
العراقي الاسلامي	0.059	0.062	0.015	0.017	0.038	0.026	0.675
المتحد للاستثمار	0.048	0.04	0.037	0.034	0.04	0.006	0.15
الوطني الاسلامي	0.055	0.053	0.053	0.127	0.072	0.037	0.51
اشور	0.063	0.045	0.023	0.024	0.039	0.019	0.492
الاتحاد	0.029	0.087	0.02	0	0.034	0.037	1.099
الاستثمار	0.003	0.052	0.052	0.031	0.034	0.023	0.68
الاقتصاد	0.039	0.005	0	0.009	0.013	0.017	1.322
الائتمان العراقي	0.041	0.02	0.021	0.019	0.025	0.01	0.414
التعمية	-0.01	0.044	0.038	0.021	0.023	0.024	1.047
الثقة	0	0	0.0009	0.0003	0.0009	0.0001	1.451
الخليج التجاري	0.073	0.061	0.044	0.012	0.048	0.026	0.553
الشمال	0.036	0.027	0.013	0	0.019	0.016	0.835
العربية الاسلامي	0.001	0.001	0.002	0.002	0.002	0.0006	0.35
الفايز الاسلامي	0.017	0.002	0.0003	0.002	0.005	0.008	1.512
المقصود	0.029	0.032	0.019	0.019	0.025	0.007	0.274
ايلان الاسلامي	0.029	0.026	0.019	0.0006	0.018	0.013	0.687
بايل	0.016	0.012	0.016	0.011	0.014	0.003	0.192
بغداد	0.019	0.018	0.015	0.004	0.014	0.007	0.498
جيهان	0.073	0.053	0.035	0.044	0.051	0.016	0.315
دار السلام	0.023	0.022	0.019	0.012	0.019	0.005	0.26
دجلة والفرات	0.019	0.016	0.0004	0.134	0.042	0.062	1.456
زين العراق الاسلامي	0.001	0.002	0	0.0008	0.0008	0.0009	1.22
سومر	0.004	0.003	0.005	0.011	0.006	0.004	0.626
عبر العراق	0.005	0.026	0.015	0.021	0.017	0.009	0.527
كورنستان	0.03	0.04	0.036	0.041	0.036	0.003	0.094
نور العراق الاسلامي	0.001	0.007	0.005	0.004	0.004	0.002	0.584
الشرق الاوسط	0.029	0.027	0.006	0.007	0.017	0.013	0.718
البلا الاسلامي	0.002	0.012	0.014	0	0.007	0.007	1
الموصل	0.034	0.07	0.006	-	0.027	0.032	1.184
المتوسط العام والانحراف المعياري العام ومعامل الاختلاف العام				0.00082		0.017	0.732

المصدر: اعداد الباحثان

يتضح من الجدول اعلاه بان اغلب المصارف المبحوثة قد حققت ارباح وانعدمت فيها الخسائر تماماً كمتوسط لهذا المؤشر ، وعلى مستوى القطاع المصرفي المشمول بالبحث ، فقد حقق متوسط عام (0.023) ، وجاء مؤشر الربحية مقاساً بالعائد على الاستثمار متقاربا في عموم المصارف المذكورة ، وقد جاءت هذه المصارف بمستويات اقل من الواحد الصحيح (مقاسة الارقام بمليارات الدنانير) .

كما حققت المصارف المشمولة بالبحث قيماً لها تقل عن مستوى الانحراف المعياري العام البالغ (0.017) ، مما تعكس حالة من عدم التشتت والتذبذب والاستقرار على مستوى جميع مصارف القطاع المصرفي العراقي المساهم الخاص ، وما يؤكد ذلك معامل الاختلاف الذي حقق قيماً متدنية ، وقد كانت قيمة معامل الاختلاف العام للقطاع المشمول بالبحث (0.732) ، وقد انخفضت عن قيمته اغلب قيم معامل الاختلاف للمصارف

(٨٢٢) تقييم تطبيقات استراتيجيات التعافي باستخدام المؤشرات المالية

المبحوثة، وهذا ما يؤكد حالة الاستقرار في مؤشر العائد على الاستثمار في عامة المصارف المذكورة.

ب - نسبة الرصيد النقدي:

تعتمد هذه النسبة على النقد لدى البنك المركزي والنقد في الصناديق واية ارصده نقدية اخرى وتحديد نسبة ذلك الى الودائع وما في حكمها:

جدول (٥)

نسبة الرصيد النقدي في القطاع المصرفي العراقي الخاص للفترة (٢٠١٥-٢٠١٢)

المصرف	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الاهلي	1.624	1.064	1.213	1.16	1.265	0.247	0.195
التجاري	1.223	1.979	1.107	1.604	1.478	0.396	0.268
الدولي الاسلامي							
العراقي الاسلامي	1.197	1.235	1.41	1.348	1.297	0.099	0.076
المتحد للاستثمار	0.874	0.326	0.194	0.515	0.477	0.296	0.62
الوطني الاسلامي	0.772	0.637	0.832	0.59	0.708	0.113	0.16
اشور	1.167	2.627	2.718	2.81	2.33	0.779	0.334
الاتحاد	0.846	0.826	0.795	0.24	0.677	0.292	0.431
الاستثمار	0.824	0.816	1.381	1.388	1.102	0.326	0.296
الاقتصاد	0.373	0.351	0.328	0.178	0.308	0.088	0.287
الانتمان العراقي	0.5	0.514	0.647	1.821	0.871	0.637	0.732
التنمية	0.943	0.95	1.173	0.914	0.995	0.119	0.12
الثقة							
الخليج التجاري	0.613	0.933	0.802	0.599	0.737	0.16	0.217
الشمال	0.831	0.736	0.761	0.514	0.711	0.137	0.193
العربية الاسلامي							
القايب الاسلامي							
المنصور	0.676	0.437	0.489	0.316	0.48	0.15	0.312
ايلاف الاسلامي	1.943	1.232	1.551	1.58	1.576	0.291	0.184
بابل	1.143	0.484	0.611	0.77	0.752	0.286	0.38
بغداد	0.776	0.728	0.665	0.981	0.787	0.137	0.174
جيهان	1.116	1.058	0.935	1.167	1.069	0.1	0.093
دار السلام	0.966	0.996	0.986	0.947	0.974	0.022	0.023
دجلة والفرات	0.307	0.133	0.239	0.351	0.257	0.095	0.368
زين العراق الاسلامي							
سومر	1.41	1.762	1.803	2.239	1.803	0.34	0.189
عبر العراق	10	10	2.067	1.896	5.991	4.63	0.773
كوردستان	1.555	1.509	1.644	1.981	1.672	0.214	0.128
نور العراق الاسلامي							
الشرق الاوسط	0.737	0.764	0.978	1.401	0.97	0.307	0.316
البلاد الاسلامي	0.645	0.718	0.572	1.101	0.759	0.235	0.31
الموصل	0.843	1.181	1.296	1.57	1.222	0.301	0.246
المتوسط العام والانحراف المعياري العام ومعامل الاختلاف العام						0.876	0.728

المصدر: اعداد الباحثان.

وقد ظهر من الجدول (٥) الذي يحدد هذه النسبة هناك فراغات فيه وهي كانت امام المصارف التي لا توجد لديها ودائع مصرفية، ويلاحظ أن أغلب المصارف المبحوثة ضمن القطاع المصرفي العراقي الخاص قد حققت قيمة موجبة، وبلغ المتوسط العام البالغ (1.203)، ان استقرار قيم هذا المؤشر لجميع المصارف المبحوثة انعكس على الانحراف المعياري لقيم هذا المؤشر، اذ جاء الانحراف المعياري لقيم هذا المؤشر وعلى مستوى عموم المصارف المشمولة بالبحث بقيمة متقاربة واقل من الواحد الصحيح بلغ (0.876)، مما يعكس حالة من الاستقرار النسبي له لعموم المصارف المبحوثة، ومما يؤكد ذلك قيم معامل الاختلاف التي جاءت ايضا بقيمة متقاربة ودون الواحد الصحيح، لتكون قيمة معامل الاختلاف العام (0.728) .

أ - حق الملكية الى اجمالي الودائع:

يقصد بمؤشر حق الملكية الى اجمالي الودائع بأنه النسبة بين حق الملكية في المصارف الى اجمالي الودائع والمعتمدة اساسا لقياس كفاية راس المال ، أي انها تعبر عن قابلية حق الملكية في تغطية ودائع الزبائن المتعاملين مع المصارف المشمولة بالبحث.

وقد اعتمد البحث حق الملكية الى اجمالي الودائع الكلية والتي تمثل أحد المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس المنافسة في الصناعة المصرفية بسبب شموليتها وبعتماد الدقة الناجمة من خلال اعتماد البيانات الكمية وليس الوصفية، يمكن الوصول الى نتائج دقيقة لمؤشر حق الملكية الى اجمالي الودائع في عموم المصارف المشمولة بالبحث:

جدول (٦)

حق الملكية الى اجمالي الودائع في القطاع المصرفي العراقي الخاص للفترة (٢٠١٢-٢٠١٥)

المصرف	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الاهلي	0.939	0.469	0.778	0.97	0.789	0.229	0.29
التجاري	1.277	2.031	2.328	3.011	2.162	0.719	0.332
الدولي الاسلامي							
العراقي الاسلامي	1.012	1.184	1.443	1.455	1.273	0.215	0.169
المتحد للاستثمار	1.255	0.969	1.704	1.406	1.334	0.307	0.23
الوطني الاسلامي	0.594	0.905	1.168	0.769	0.859	0.242	0.282
اشور	2.375	2.783	2.445	2.281	2.471	0.219	0.088
الاتحاد	0.28	0.87	0.725	0.754	0.658	0.259	0.394
الاستثمار	0.617	0.657	1.105	1.081	0.865	0.264	0.305
الاقتصاد	0.42	0.602	0.751	1.03	0.7	0.258	0.368
الانتماء العراقي	0.484	0.517	0.929	1.864	0.949	0.643	0.678
التنمية	1.148	0.55	0.727	0.599	0.756	0.272	0.359
الثقة							
الخليج التجاري	0.575	0.731	0.763	0.79	0.715	0.096	0.135
الشمال	1.317	1.093	1.078	1.189	1.169	0.11	0.094
العربية الاسلامي							
القايسى الاسلامي							
المنصور	1.838	0.577	0.495	0.384	0.824	0.681	0.827
الاخلاف الاسلامي	1.081	1.545	2.011	1.356	1.498	0.391	0.261
بابل	0.593	0.866	1.681	2.45	1.397	0.84	0.601
بغداد	0.198	0.209	0.196	0.299	0.225	0.049	0.219
جيهان	0.893	0.942	1.398	1.823	1.264	0.437	0.345
دار السلام	0.238	0.323	0.411	0.501	0.368	0.113	0.308
دجلة والفرات	0.504	0.733	1.341	2.169	1.187	0.744	0.627
زين العراق الاسلامي							
سومر	1.514	1.867	1.898	2.859	2.034	0.576	0.283
عبر العراق	660	68	2.067	2.865	183.2	319.3	1.743
كوردستان	0.678	0.755	0.897	1.185	0.879	0.223	0.254
نور العراق الاسلامي							
الشرق الاوسط	0.305	0.368	0.858	1.194	0.681	0.422	0.619
البلاد الاسلامي	0.873	0.687	0.849	1.354	0.941	0.287	0.305
الموصل	0.917	0.967	3.704	3.058	2.162	1.433	0.663
المتوسط العام والانحراف المعياري العام ومعامل الاختلاف العام					8.13	35.72	4.393

المصدر: اعداد الباحثان

ويتضح من الجدول (٦) الخاص باحتساب مؤشر حق الملكية الى اجمالي الودائع، ان متوسط هذا المؤشر كان بأقيام متقاربة وفي الاغلب كانت مقاربة الى الواحد الصحيح، مما تبين حالة حق الملكية الى اجمالي الودائع العالية نسبياً لهذه المصارف والتي جاءت قيمها تقل عن المتوسط العام البالغ (8.13)، كما يعكس الانحراف المعياري حالة الاستقرار النسبي لعموم المصارف المبحوثة التي جاءت جميعاً اقل من الواحد الصحيح باستثناء مصرفي عبر العراق والموصل، مما يعكس حالة الاستقرار النسبي وعد التشتت في عموم المصارف المشمولة بالبحث، وما يؤكد هذه الحقيقة هي قيم مؤشر معامل الاختلاف التي

تقييم تطبيقات استراتيجيات التعافي باستخدام المؤشرات المالية (٨٢٥)

جاءت بشكل عام مقارنة على مستوى القطاع المصرفي العراقي الخاص وبقية دون معامل الاختلاف العام البالغ (4.393) .

ب - تحليل ربحية السهم في المصارف:

يتبين من الجدول (٧) نتائج تحليل ربحية السهم في المصارف المشمولة بالبحث وكما مبين في الجدول التالي:

جدول (٧)

ربحية السهم في المصارف في القطاع المصرفي العراقي الخاص للفترة (٢٠١٢-٢٠١٥)

المصرف	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الاهلي	0.15	0.09	0.03	0.01	0.07	0.06	0.9
التجاري	0.13	0.06	0.04	0.04	0.07	0.04	0.63
الدولي الاسلامي	0.003	0.004	0.02	0.009	0.01	0.01	0.87
العراقي الاسلامي	0.15	0.14	0.03	0.03	0.09	0.07	0.76
المتحد للاستثمار	0.14	0.1	0.07	0.07	0.1	0.03	0.35
الوطني الاسلامي	0.18	0.13	0.12	0.11	0.14	0.03	0.23
اشور	0.11	0.08	0.04	0.04	0.07	0.03	0.5
الاتحاد	0.18	0.28	0.05	0	0.13	0.13	0.99
الاستثمار	0.01	0.17	0.12	0.07	0.09	0.07	0.74
الاقتصاد	0.21	0.02	0	0.02	0.06	0.1	1.58
الانتماء العراقي	0.23	0.08	0.05	0.05	0.1	0.09	0.84
التنمية	0.007	0.04	0.03	0.07	0.04	0.03	0.71
الثقة	0	0	0.0001	0.0003	0	0	1.41
الخليج التجاري	0.3	0.19	0.12	0.03	0.16	0.11	0.71
الشمال	0.27	0.15	0.06	0	0.12	0.12	0.98
العربية الاسلامي	0.002	0.001	0.003	0.002	0	0	0.41
القباض الاسلامي	0.001	0.01	0.003	0.002	0	0	1.02
المنصور	0.05	0.1	0.07	0.08	0.08	0.02	0.28
ايلاف الاسلامي	0.11	0.05	0.04	0.001	0.05	0.05	0.9
بابل	0.05	0.02	0.03	0.02	0.03	0.01	0.47
بغداد	0.14	0.13	0.11	0.02	0.1	0.05	0.55
جيهان	0.007	0.04	0.03	0.11	0.05	0.04	0.95
دار السلام	0.15	0.11	0.08	0.05	0.1	0.04	0.44
دجلة والفرات	0.07	0.05	0.01	0.45	0.15	0.2	1.41
زين العراق الاسلامي	0.001	0.002	0	0.00008	0	0	1.22
سومر	0.008	0.007	0.008	0.01	0.01	0	0.15
عبر العراق	0.007	0.04	0.03	0.03	0.03	0.01	0.52
كوردستان	0.11	0.12	0.09	0.11	0.11	0.01	0.12
نور العراق الاسلامي	0.001	0.01	0.01	0.01	0.01	0	0.58
الشرق الاوسط	0.16	0.14	0.01	0.02	0.08	0.08	0.95
البيلاذ الاسلامي	0.007	0.04	0.03	0.03	0.03	0.01	0.52
الموصل	0.08	0.19	0.009	0	0.07	0.09	1.26
المتوسط العام والانحراف المعياري العام ومعامل الاختلاف العام	0.08	0.19	0.009	0	0.07	0.05	0.7

المصدر: اعداد الباحثان

يتضح من الجدول (٧) ان المتوسط العام لهذا المؤشر للمصارف المشمولة بالدراسة جاء بقيمة بلغت (٠.٠٧) مما يعكس حالة من التدني الكبير في ربحية السهم في عموم المصارف المذكورة ، وقد جاءت المصارف القابض الاسلامي والعربية الاسلامي وزين العراق الاسلامي في ادنى مستوى ، اذ بلغ المتوسط لهم ما يقارب (٠) والذي يقل كثيرا عن المتوسط العام ، على خلاف مصرف الخليج التجاري الذي سجل اعلى متوسط وبشكل نسبي رغم تحقيقه متوسط بقيمة متدنية، اذ بلغ المتوسط فيه (0. 16) مما يعكس حالة قد تكون ايجابية لهذا المصرف مبينا ان ربحية السهم فيه كانت كثرة نسبةً لغيره من المصارف الاخرى، وان سبب انخفاض ربحية السهم في هذه المصارف يرجع الى انخفاض الايرادات من العمليات الاستثمارية المتمثلة بالاستثمارات والموجودات الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ ، اذ شهدت البيانات التي افصحت عنها المصارف المشمولة بالدراسة انخفاً كبيراً وملحوظاً في كل او اغلب الفقرات المذكورة .

أما على مستوى الانحراف المعياري، فيلاحظ ان الانحراف المعياري العام للمصارف المشمولة بالدراسة قد بلغ (٠.٠٥) مما يعكس حالة من الاستقرار النسبي لعموم المصارف المشمولة بالبحث، وقد حققت بعض المصارف قيماً للانحراف المعياري كانت تفوق الانحراف المعياري العام، مما يعكس حالة عدم الاستقرار النسبي لقيم هذا المصرف، على خلاف بقية المصارف الاخرى التي جاءت بمستويات تقل عن الانحراف المعياري العام للمصارف المشمولة بالبحث.

٣- تحليل واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

تتناول هذه الفقرة تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة المتمثلة باستراتيجيات التعافي المتضمنة (استراتيجيات التخندق، استراتيجيات العودة واستراتيجيات الحرمان) والمتغيرات المعتمدة في البحث المتمثلة بالمقاييس المالية (العائد على الاستثمار، نسبة الرصيد النقدي، حق الملكية الى اجمالي الودائع، ربحية اسهم المصارف) ومحاولة الدراسة التوصل إلى قبول أو رفض الفرضيات المتعلقة بتحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة المذكورة، وفيما يأتي أهم النتائج النهائية التي توصلت إليها الدراسة على وفق التحليل الإحصائي بخصوص اختبار فرضيات البحث المذكورة .

اختبار الفرضية الفرعية الاولى للبحث:

يشير الجدول (٨) إلى قيم معاملات الارتباط بين استراتيجيات التخندق والمتغيرات المعتمدة (المقاييس المالية).

جدول (٨)

يوضح علاقة الارتباط بين استراتيجيات التخندق والمقاييس المالية

قيمة (t) الجدولية		ربحية اسهم المصارف	حق الملكية الى اجمالي الودائع	نسبة الرصيد النقدي	العائد على الاستثمار	Y1, Y8 (X ²)
(5%)	(1%)	.28	.09	.09	.165	معامل الارتباط (r)
2.042	2.750	1.8	0.54	0.54	1	قيمة(t) المحسوبة
درجة الثقة		لا توجد علاقة موجبة وذات دلالة معنوية عند (5%) (1%)	لا توجد علاقة موجبة وذات دلالة معنوية عند (5%) (1%)	لا توجد علاقة موجبة وذات دلالة معنوية عند (5%) (1%)	لا توجد علاقة موجبة وذات دلالة معنوية عند (5%) (1%)	النتيجة (القرار)
95 %	90 %					

المصدر: إعداد الباحثان على وفق نتائج الحاسبة الإلكترونية باعتماد برنامج SPSS-23

بهدف التحقق من علاقة الارتباط بين بعد استراتيجية التخندق (X_1) وكل بعد من أبعاد المقاييس المالية (Y) بشكل تفصيلي، لا بد من اختبار علاقة الارتباط بين بعد استراتيجية التخندق (X_1) وكل بعد من أبعاد المقاييس المالية (Y) المذكورة، إذ يتضح من نتائج الجدول (٨) ما يأتي:

أ - ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين بعد استراتيجية التخندق (X_1) والعائد على الاستثمار (Y_1) والبالغة (1) اقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى المعنوية (1%)، (5%)، مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين بعد استراتيجية التخندق (X_1) والعائد على الاستثمار (Y_1)، وليست ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، وهذا يعني ان اهتمام مصارف القطاع المصرفي العراقي المساهمة الخاصة ببعد استراتيجية التخندق كان متدن جدا بحيث انه لا يسهم في تحقيق ربحية عالية للمصارف مقاسة بالعائد على الاستثمار.

ب - ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين بعد استراتيجية التخندق (x_1) ونسبة الرصيد النقدي (y_3) والبالغة (0.54) اقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى المعنوية (1%)، (5%)، مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين بعد استراتيجية التخندق (x_1) ونسبة الرصيد النقدي (y_3)، وليست ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، وهذا يعني ان اهتمام مصارف القطاع المصرفي العراقي المساهمة الخاصة ببعد استراتيجية التخندق لا يسهم في تحقيق نسبة الرصيد النقدي العالية .

ت - يتضح أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين بعدي استراتيجية التخندق (x_1) وحق الملكية الى اجمالي الودائع (y_5) والبالغة (0.54) هي اقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى المعنوية (1%)، (5%) مما يدل ذلك على عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين بعد استراتيجية التخندق (x_1) وحق الملكية الى اجمالي الودائع (y_5) وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند المستوى المذكور .

ث - أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين بعد استراتيجية التخندق (x_1) ورجحية اسهم المصارف (y_6)، والبالغة (1.8) اقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى المعنوية (1%)، (5%)، مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط موجبة بين بعد استراتيجية التخندق (x_1) ورجحية اسهم المصارف (y_6)، وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند المستوى المذكور .

كما تقدم، يتضح ان اهتمام مصارف القطاع المصرفي العراقي المساهمة الخاصة ببعد استراتيجية التخندق لا يسهم بشكل واضح في تحقيق اداء مالي استراتيجي قوي فيها. ومن ثم عدم اثبات صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة.

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية للبحث:

يشير الجدول (٩) إلى قيم معاملات الارتباط بين متغير استراتيجيات العودة كمتغير مستقل، والمتغيرات المعتمدة (المقاييس المالية).

جدول (٩)

يوضح علاقة الارتباط بين استراتيجيات العود والمقاييس المالية

قيمة (t) الجدولية		ربحية اسهم المصارف	حق الملكية الى اجمالي الودائع	نسبة الرصيد النقدي	العائد على الاستثمار	Y1, Y8 (X1)
(5%)	(1%)	.135	.30	.003	.005	معامل الارتباط (r)
2.042	2.750	0.8	1.89	0.02	0.03	قيمة(t) المحسوبة
درجة الثقة		لا توجد علاقة موجبة وذات دلالة معنوية عند (1%) (5%)	لا توجد علاقة موجبة وذات دلالة معنوية عند (1%) (5%)	لا توجد علاقة موجبة وذات دلالة معنوية عند (1%) (5%)	لا توجد علاقة موجبة وذات دلالة معنوية عند (1%) (5%)	النتيجة (القرار)
95 %	90 %					

المصدر: إعداد الباحثان على وفق نتائج الحاسبة الإلكترونية باعتماد برنامج SPSS-23.

ولغرض التحقق أيضاً من علاقة الارتباط بين بعد استراتيجية العود (x_2) وكل بعد من أبعاد المقاييس المالية (y) بشكل تفصيلي، لا بد من اختبار علاقة الارتباط بين بعد استراتيجيات العود (x_2) وكل بعد من أبعاد المقاييس المالية (y) المذكور، إذ يتضح من نتائج الجدول (٩) ما يأتي:

أ - ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين بعد استراتيجية العود (x_2) والعائد على الاستثمار (y_1) والبالغة (0.03) اقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى المعنوية (1%)، (5%)، مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين بعد استراتيجية العود (x_2) والعائد على الاستثمار (y_1)، وليست ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، وهذا يعني ان اهتمام مصارف القطاع المصرفي العراقي المساهمة الخاصة ببعد استراتيجية العود (x_2) كان متدن جدا بحيث انه لا يسهم في تحقيق ربحية عالية للمصارف مقاسة بالعائد على الاستثمار.

ب - ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين بعد استراتيجية العود (x_2) ونسبة الرصيد النقدي (y_3) والبالغة (0.02) اقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى المعنوية (1%)، (5%)، مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين بعد استراتيجية العود (x_2) ونسبة الرصيد النقدي (y_3)، وليست ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، وهذا يعني ان اهتمام مصارف القطاع المصرفي العراقي المساهمة الخاصة ببعد

استراتيجية العودة (X_2) لا يسهم في تحقيق نسبة الرصيد النقدي العالية .

ت - يتضح أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين بعدي استراتيجية العودة (X_2) وحق الملكية الى اجمالي الودائع (y5) والبالغة (1.89) هي اقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى المعنوية (1%) ، (5%) مما يدل ذلك على عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين بعد استراتيجية العودة (X_2) وحق الملكية الى اجمالي الودائع (y5) وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند المستوى المذكور .

ث - أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين بعد استراتيجية العودة (X_2) وربحية اسهم المصارف (y6)، والبالغة (0.8) اقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى المعنوية (1%) ، (5%)، مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط موجبة بين بعد استراتيجية العودة (X_2) وربحية اسهم المصارف (y6)، وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند المستوى المذكور.

كما تقدم، يتضح ان اهتمام مصارف القطاع المصرفي العراقي المساهمة الخاصة ببعدي استراتيجية العودة لا يسهم بشكل واضح في تحقيق اداء مالي استراتيجي قوي فيها. ومن ثم عدم اثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية للبحث.

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للبحث:

يشير الجدول (١٠) إلى قيم معاملات الارتباط بين متغير استراتيجيات الحرمان كمتغير مستقل، والمتغيرات المعتمدة (المقاييس المالية).

جدول (١٠)

يوضح علاقة الارتباط بين استراتيجيات الحرمان والمقاييس المالية

قيمة (t) الجدولية		ربحية اسهم المصارف	حق الملكية الى اجمالي الودائع	نسبة الرصيد النقدي	العائد على الاستثمار	Y1,Y8 (X!)
(5%)	(1%)	.360	369	.253	.286	معامل الارتباط (r)
2.042	2.750	2.3	0	1.57	1.79	قيمة (t) المحسوبة
درجة الثقة		توجد علاقة موجبة وذات دلالة معنوية عند (5%)	لا توجد علاقة موجبة وذات دلالة معنوية عند (5%) (1%)	لا توجد علاقة موجبة وذات دلالة معنوية عند (5%) (1%)	لا توجد علاقة موجبة وذات دلالة معنوية عند (1%) (5%)	النتيجة (القرار)
		90 %	95 %			

المصدر: إعداد الباحثان على وفق نتائج الحاسبة الإلكترونية باعتماد برنامج SPSS-23.

ولغرض التحقق ايضا من علاقة الارتباط بين بعد استراتيجية الحرمان (x_3) وكل بعد من أبعاد المقاييس المالية (y) بشكل تفصيلي، لا بد من اختبار علاقة الارتباط بين بعد استراتيجيات الحرمان (x_3) وكل بعد من أبعاد المقاييس المالية (y) المذكور، إذ يتضح من نتائج الجدول (١٠) ما يأتي:

أ - ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين بعد استراتيجية الحرمان (x_3) والعائد على الاستثمار (y_1) والبالغة (1.79) اقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى المعنوية (1%)، (5%)، مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين بعد استراتيجية الحرمان (x_3) والعائد على الاستثمار (y_1)، وليست ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، وهذا يعني ان اهتمام مصارف القطاع المصرفي العراقي المساهمة الخاصة ببعد استراتيجية الحرمان (x_3) كان متدن جدا بحيث انه لا يسهم في تحقيق ربحية عالية للمصارف مقاسة بالعائد على الاستثمار.

ب - ان قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين بعد استراتيجية الحرمان (x_3) ونسبة الرصيد النقدي (y_3) والبالغة (1.57) اقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى المعنوية (1%)، (5%)، مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين بعد استراتيجية الحرمان (x_3) ونسبة الرصيد النقدي (y_3)، وليست ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، وهذا يعني ان اهتمام مصارف القطاع المصرفي العراقي المساهمة الخاصة ببعد استراتيجية الحرمان (x_3) لا يسهم في تحقيق نسبة الرصيد النقدي العالية .

ت - يتضح أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين بعدي استراتيجية الحرمان (x_3) وحق الملكية الى اجمالي الودائع (y_5) والبالغة (0) هي اقل من قيمة (t) الجدولية عند مستوى المعنوية (1%)، (5%) مما يدل ذلك على عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين بعد استراتيجية الحرمان (x_3) وحق الملكية الى اجمالي الودائع (y_5) وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند المستوى المذكور .

ث - أن قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط بين بعد استراتيجية الحرمان (x_3) وربحية

اسهم المصارف (y6)، والبالغة (2.3) اكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بين بعد استراتيجية الحرمان (x3) ورجية اسهم المصارف (y6)، ووجود علاقة ذات دلالة احصائية عند المستوى المذكور .

كما تقدم، يتضح ان اهتمام مصارف القطاع المصرفي العراقي المساهمة الخاصة ببعدها استراتيجية الحرمان لا يسهم بشكل واضح في تحقيق اداء مالي استراتيجي قوي فيها. ومن ثم عدم اثبات صحة الفرضية الفرعية الثالثة للبحث، وفي الجدول (١١) يبين نتائج ترتيب قوة العلاقة الارتباطية بين ابعاد استراتيجيات التعافي والمقاييس المالية:

الجدول (١١)

نتائج ترتيب قوة العلاقة الارتباطية بين ابعاد استراتيجيات التعافي والمؤشرات المالية

ت	ابعد اعادة استراتيجيات التعافي X	المقاييس المالية Y	ترتيب قوة العلاقة الارتباطية
1	استراتيجية التخندق (x ₁)	0.0	الثالث
2	استراتيجيات العودة (x ₂)	0.0	الثاني
3	استراتيجيات الحرمان (x ₃)	0.0	الاول

المصدر: اعداد الباحثان

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

توصلت الدراسة في جانبها التطبيقي الى جملة نتائج بنيت عليها مجموعة من الاستنتاجات:-

١- عدم اثبات صحة الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية التابعة لها، مما يدل على انه لم يتم تبني ابعاد استراتيجيات التعافي في القطاع المصرفي المدروس وعدم الاهتمام بأبعادها الاساس فعلا، على الرغم من الرغبة المؤكدة لدى العاملين في القطاع المصرفي باعتماد هذه الابعاد كما اظهرته اجابات الاستبانة.

٢- اظهرت نتائج التحليل حول وصف متغيرات ابعاد استراتيجيات التعافي ان الغالبية

العظمى من فئات الافراد المجهين من الفنيين والاداريين من القيادات الادارية العليا في القطاع المصرفي المشمول بالدراسة انهم متفقون على اهمية هذه الابعاد لدورها الكبير في تطوير العمل والتخلص من جميع عقباته ومعالجة جميع مشاكله واجراء التغييرات الجذرية والتحسينات عليه بما من شأنه الارتقاء به للوصول الى تقديم أفضل الخدمات والبقاء على مستوى أفضل من المنافسة مع القطاع المصرفي.

وفي ضوء الاستنتاجات السابقة أمكن وضع مجموعة من التوصيات التي تخدم العمل في القطاع المصرفي المدروس، وكالاتي:

١- يتوجب على القطاع المصرفي تغطية تكاليف خدماتها وتوزيعها لغرض تحقيق ارباح والتخلص من الارباح المنخفضة التي تتعرض لها باستمرار.

٢- ضرورة توفير السيولة النقدية ومساعدة القطاع المصرفي في الحصول على القروض اللازمة لتعزيز كفاءة أنشطتها ومن ثم التوصل الى خدمات تكون قادرة تكون قادر على المنافسة وتحقيق الارباح .

٣- ضرورة إجراء دراسات واسعة للسوق بغية زيادة الحصة السوقية للمصارف وبالشكل الذي يمكنها من وضع الخطط البيعية المبنية على الأسس العلمية والعملية السليمة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

١- الجبوري ، حسين محمد جواد، (٢٠١٤)، التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة - فكر معاصر ومنهج علمي في عالم متجدد كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، الطبعة الاولى ، دار الصفا للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

٢- الحمداني ، محمد مجيد جواد ، ٢٠١٣ ، " قياس اثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الاداء المالي للمصارف: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الاردنية للمدة من ٢٠٠٠ - ٢٠١١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة كربلاء .

- ٣- درة ، عبد الباري ابراهيم ، جرادات ، نصر محمد سعود ، (٢٠١٤) الادارة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين - النظرية والتطبيق ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن.
- ٤- الدوري، زكريا مطلق ، (٢٠٠٥) ، الادارة الاستراتيجية - مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن.
- ٥- الزيدي، حمزة محمود، (٢٠١١)، "التحليل المالي لاغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل" ، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الاردن.
- ٦- السامرائي ، عدنان هاشم ، (٢٠١٣) ، الادارة المالية - المدخل الكمي ، الطبعة الاولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن .
- ٧- سوق العراق للأوراق المالية، النشرات السنوية للحسابات الختامية للمصارف المدرجة للمدة ٢٠١٢-٢٠١٦.
- ٨- الصميدعي ، محمود جاسم محمد ، (٢٠٠٩)، استراتيجيات التسويق - مدخل كمي وتحليلي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن .
- ٩- العارضي، جليل كاظم مدلول ، الشمري، ارشد عبد الامير جاسم ، (٢٠١٢) ، "استراتيجيات الادارة المالية " الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن.
- ١٠- العبادي ، عبد الرزاق خضر حسن محمد ، ٢٠١٢ ، استخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشروعات الاستثمارية - دراسة تطبيقية في الصناعة النفطية العراقية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.
- ١١- عبد السادة، ميثاق هاتف، ناظم، الهام، سعيد، بلال نوري، (٢٠٠٨)، تقييم الاداء المصرفي باعتماد نسب السيولة والربحية - دراسة مقارنة بين مصارف عراقية و اردنية، المجلد ٦، عدد ١، مجلة جامعة كربلاء العلمية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء.
- ١٢- القيسي ، فاضل حمد و الطائي ، على حسون، (٢٠١٤) ، " الادارة الاستراتيجية -نظريات ومدخل وامثلة وقضايا معاصرة" ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- ١٣- مساعدة ، ماجد عبد المهدي ، (٢٠١٣) ، الادارة الاستراتيجية - مفاهيم - عمليات - حالات تطبيقية ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان - الاردن .
- ١٤- الميداني ، محمد ايمن عزت ، (٢٠٠٤) ، " الادارة التمويلية في الشركات " ، الاصدار الثاني ، الطبعة الرابعة ، مكتبة العبيكان ، الرياض - السعودية .
- ١٥- الميزانية العمومية وكشف الدخل للمصارف عينة الدراسة للسنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٦).

١٦- هل ، شارلز وجونز ، جارديت (٢٠٠٨) ، "الادارة الاستراتيجية - مدخل متكامل" ، ترجمة ومراجعة ، محمد سيد احمد عبد المتعال واسماعيل علي بسيوني ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية .

ثانياً: المصادر الأجنبية

- 17- Alkhafaji, A., & Nelson, R. A. (2013). Strategic management: formulation, implementation, and control in a dynamic environment. Routledge.
- 18- Applegate, Lynda, Austin, Robert, D. and Soule, Deborah, L., (2009) , "Corporate Information Strategy and Management- Text and cases" , 8th ed , McGraw - Hill, New York , USA.
- 19- Birchall, A., (1991) Financial analysis and control: financial awareness for students and managers. Butterworth-Heinemann.
- 20- Biyan, Zhang, (2013), Turnaround and sustainability in economic crisis - The case of NEXT plc, University of Nottingham , UK.
- 21- Brigham , Eugene , F., and Houston , Joel ,F., (2017). " Fundamentals of Financial Management " , 9th ed, Cengage Learning , Boston , USA .
- 22- Brigham , Eugene , F., Houston, Joel, F., (2007), " Fundamentals of Financial Management, 11th ed, Thomson south western, USA.
- 23- Brigham, Eugene , Daves, Phillip, (2016), In termediate Financial Management, 12thed Cengage Learning.
- 24- Broby, Louise,(2002)," Disaster Recovery and Corporate Survival Strategies - Pre-emptive procedures and countermeasures", Pearson Education Limited, British.
- 25- Campagnaro, G. (2015). Corporate Strategies During an Economic Crisis: Cases of Micro and Small Italian Ceramic Enterprises.
- 26- Damaraju , Naga Lakshmi, Barney, Jay, B. and Makhija, Anil, K., (2015), "Real options in Divestment Alternatives", strategic Management Journal, Mgmt, J.,36:728 - 744 .
- 27- Drummond, Graeme, Ensor, John, (2001), strategic Marketing - planning and control, 2thed , association with the chartered In statute of Marketing .
- 28- Friedlob, G. T., & Schleifer, L. L. (2003). Essentials of financial analysis (Vol. 23). John Wiley & Sons.
- 29- Haynes, M., Thompson, S., & Wright, M. (2000). The determinants of corporate divestment in the UK. International Journal of Industrial Organization, 18(8), 1201-1222.
- 30- Hill, Charles, w., L ., and jones , Gareth , R., (2008) , "strategic Management theory An Integrated Approach" 8th ed, Houghton Mifflin com pany , New York, USA.

- 31- Kazozcu, S. B. (2011). Role of strategic flexibility in the choice of turnaround strategies: A resource based approach. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 24, 444-459.
- 32- Kitching, J., Blackburn, R., Smallbone, D., & Dixon, S. (2009). Business strategies and performance during difficult economic conditions.
- 33- Kotler, P., & Armstrong, G., (2012), "Principles of marketing", 14thed, Pearson education.
- 34- Robbins, Keith, Pearce, John, A., (1992) ,"Turnaround - Retrenchment and recovery", *strategic management Journal* , Vol , 13 , 287 - 309 .
- 35- Santana, Monica, Valle, Ramon, and Galan, Jose-Luis (2017)," Turnaround strategies for companies in crisis- Watch out the causes of decline before firing people", Published by Elsevier Espana, S.L.U. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>).
- 36- Schmitt, A., & Raisch, S. (2013). Corporate turnarounds: The duality of retrenchment and recovery. *Journal of Management Studies*, 50(7), 1216-1244.
- 37- Thompson, John . Martin, Frank, (2005), *strategic Management - Awareness and change*, 5thed, canale & c. Italy.
- 38- Tikici, M., Omay, E., Derin, N., Seçkin, S. N., & Cüreoglu, M. (2011). Operating turnaround strategies during crisis periods: A research on manufacturing firms. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 24, 49-60.
- 39- Van Horne, Jamesc, (2002) , *Financial Management and policy* , 12th ed, prentice Hall .
- 40- Wheelen, Thomas, L., Hunger, J., David, Hoffman, Alan,N. and Bamford, Charles, E., (2018) , "strategic Management and Business Policy - Globalization , Innovation and sustainability", 15thed, pearson Education Limited.
- 41- Whitch, colin , (2004) , "Strategic Management", Palgrave macmillan, New York, USA.